

## دور المناطق الصناعية في حماية البيئة

سنقرة عيشة  
طالبة دكتوراه  
جامعة يحيى فارس

ملخص باللغة العربية

تعتبر المناطق الصناعية الأسلوب الحديث لتوطين الصناعات بمختلف أشكالها، وهي تحتل مكانة اقتصادية وقانونية هامة ، نظرا لأنها أقطاب فعالة في إنعاش التنمية الاقتصادية محليا ودوليا . غير أنها من جانب آخر تشكل ميدانا خصبا للتلوث الصناعي بمختلف صوره ، والذي تعاني الإنسانية جمعاء من آثاره الحادة بطواهر كونية مدمرة للبيئة وصحة الإنسان معا ، إلا أنه في مقابل ذلك وبفضل مجمل الدراسات التي توصل إليها رجال العلم والقانون كدراسة مدى التأثير على البيئة نظام التخطيط البيئي وغيره من الدراسات التي تعبر عن البعد البيئي للمناطق الصناعية ، حيث أصبح من الضروري قبل تجسيد المشروع ميدانيا أن يخضع لما يسمى بالجدوى البيئية بالموازاة مع الجدوى الاقتصادية ، خاصة في إطار التنمية المستدامة فيفضل هذه الدراسات أصبح للمناطق الصناعية دورا إيجابيا في حماية البيئة بدل دورها السلبي خاصة في ظل إحكام الرقابة من طرف أجهزة إدارية مختصة بغية الوصول إلى ما يسمى بالتأخي البيئي للمشاريع الصناعية ، أو الاقتصاد الصديق للبيئة .

الكلمات المفتاحية هي : المناطق الصناعية ، البيئة ، الجدوى البيئية ، توطين الصناعات ، الاقتصاد الصديق للبيئة .

### Résumé en français

Les zones industrielles sont la méthode moderne de peuplement des industries sous diverses formes, et elles occupent une position économique et juridique importante ,car elles sont des pôles efficaces dans la relance du développement économique local et international.

En revanche ,il constitue un terrain fertile pour la pollution industrielle sous ses diverses formes ,dans laquelle toute l'humanité souffre de ses graves conséquences sur les phénomènes mondiaux destructeurs de l'environnement et de la santé humaine ,mais grâce à toutes les études scientifiques et juridiques ,Et d'autres études qui reflètent la dimension environnementale des zones industrielles ,où il était nécessaire avant la réalisation du projet sur le terrain d'être soumis à la faisabilité environnementale parallèlement à la faisabilité économique ,notamment dans le cadre du développement durable grâce à ces études ,les zones industrielles ont un rôle positif Protéger l'environnement au lieu de son rôle négatif ,en particulier sous la supervision des organes

administratifs compétents afin de réaliser la soi-disant confrérie environnementale des projets industriels ou de l'économie respectueuse de l'environnement.

مقدمة :

يعتبر أسلوب المناطق الصناعية ، الأسلوب الأكثر انتشارا في مختلف بلدان العالم والذي يعبر عن توطين الصناعة ، وهو من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث ، نظرا للدور الذي تلعبه هذه المناطق كأقطاب للتنمية على المستويين المحلي والوطني . كما تعود نشأة هذه المناطق الصناعية إلى عهد الإمبراطورية الرومانية ، حيث تمركزت الصناعات على موانئ البحر الأبيض المتوسط ، وذلك بهدف زيادة النشاط التجاري والاقتصادي آنذاك من أجل تحقيق أهداف الإمبراطورية ، غير أنه بعد ذلك بدأت فكرة تطبيق المناطق الصناعية تظهر منذ أواخر القرن التاسع عشر ، عندما تم إقامة أول منطقة صناعية بالقرب من مانشستر بالمملكة المتحدة عام 1896 م ، ولم تنتشر فكرة المناطق الصناعية إلا منذ منتصف القرن العشرين ، حيث ضمنت كل من الدول المتقدمة والدول النامية خططها التنموية ما يسمى بالمناطق الصناعية<sup>(1)</sup>.

بعد انتشار ظاهرة المناطق الصناعية تعددت فيها مختلف الصناعات والأنشطة الصناعية حيث أصبحت هذه المناطق أكثر مصدر للتلوث الذي عرف العالم حدته ، وما ينجم عليه من مختلف الظواهر الكونية ، خاصة بظهور الثورة الصناعية وما صاحبها من تطور للألات التقنية ، هذا ما أدى بالمجتمع الدولي إلى التنديد بمشكل التلوث وضرورة حماية البيئة منه ، وهو ما أدى إلى ظهور عدة أنظمة أو دراسات بيئية للمشروع الصناعي ، تضيء الوجه الإيجابي للمناطق الصناعية على البيئة وهذا ما سوف نتناوله من خلال هذا المقال بالإجابة على التساؤل التالي : كيف تساهم المناطق الصناعية في حماية البيئة ؟ ، للإجابة على هذا التساؤل نقترح التطرق إلى الخطة التالية :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمناطق الصناعية .

- المطلب الأول : تعريف المناطق الصناعية .

- المطلب الثاني : التجربة الجزائرية في مجال المناطق الصناعية .

المبحث الثاني : أوجه مساهمة المناطق الصناعية في حماية البيئة .

- المطلب الأول : دور نظام التخطيط البيئي للمناطق الصناعية في حماية البيئة .

- المطلب الثاني : دور نظام الجدوى البيئية للمشروع الصناعي في حماية البيئة .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمناطق الصناعية

يمكن أن تقوم الأنشطة الصناعية في مواقع متعددة ، غير أن نجاح الصناعة لا يمكن ضمانه إلا باختيار الصناعة المناسبة وإقامتها في المواقع المناسبة ، حيث يتم تهيئتها لتتميز بأنها مناطق تعبر عن الظاهرة الحضارية لتوطين الصناعات ، وهي تأخذ عدة مسميات مناطق صناعية ، مستوطنة صناعية النطاق الصناعي وغيره ، ومهما اختلفت المسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع والمنشآت مزودة بمختلف المرافق اللازمة<sup>(2)</sup> ، فالمناطق الصناعية تعتبر من بين أهم مناطق العقار الصناعي وأكثرها حركية اقتصادية في جل دول العالم .

على هذا الأساس سوف نتناول كل ما يتعلق بمفهوم المناطق الصناعية ضمن المطالب التالية :

- المطلب الأول : تعريف المناطق الصناعية .

- المطلب الثاني : التجربة الجزائرية في مجال المناطق الصناعية .

المطلب الأول : تعريف المناطق الصناعية

تعتبر المناطق الصناعية الإطار الأول لتنظيم القاعدة العقارية وتوفيرها لصالح المستثمرين فهي فضاءات ذات مساحة معتبرة نسبيا ، مجهزة وصالحة لإنشاء وتأسيس الأنشطة الصناعية<sup>(3)</sup>.

من هذا المنطلق سوف نتناول تعريف المناطق الصناعية وفقا للفروع التالية :

- الفرع الأول : تعريف المناطق الصناعية .

- الفرع الثاني : أهمية المناطق الصناعية .

- الفرع الثالث : أنواع المناطق الصناعية .

الفرع الأول : تعريف المناطق الصناعية : تم تعريف المناطق الصناعية من عدة أوجه وبطرق مختلفة من طرف رجال العلم والقانون .

أولا : التعريف العلمي للمناطق الصناعية : لقد حظيت المناطق الصناعية بعدة تعريفات علمية في مقابل بعض التعريفات القانونية نذكر منها ، أن المناطق الصناعية من وجهة نظر خبراء الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «ONUDI» هي عبارة عن : >> مساحة أرضية غير مهيأة مخصصة لإقامة مشاريع صناعية ، تنشأ عموما بقرار من رئيس البلدية ، ويشترط أن تكون مدرجة في مخطط التنمية العمرانية >><sup>(4)</sup>.

كما تم تعريفها على أنها : >> تجاوز أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة انتاجها في منطقة جغرافية واحدة ، وهي تتسم بمراحل انتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتوجات النهائية >> ، أو هي مواقع أدخلت عليها تحسينات لتشكل عاملا محفزا لإنشاء الصناعات بكل أحجامها وأنواعها ، والخدمات المقدمة في المناطق الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية ، بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته<sup>(5)</sup>.

أوهي نوع من أنواع التكتل الصناعي ، وذلك لوجود ترابط صناعي بين الصناعات المتقاربة وأن مخرجات أحد هذه الصناعات تستخدم كمدخلات لمصنع آخر ، أي هناك ترابط تكنولوجي وإنتاجي وتسمى باقتصاديات التكتل ، وهي ذات مردودات إيجابية للمراكز الحضرية وللصناعات<sup>(6)</sup>.

كما تعرف من زاوية الاقتصاد الجغرافي على أنها : >> منطقة واسعة داخل المدن أو المنطقة المحيطة بها ، مخصصة للحصول على تصاريح الاستخدام الصناعي ، وهذا التعريف كلاسيكي ، غير أن التوجه السائد منذ الثمانينات من القرن الماضي هو أن تموقع المناطق الصناعية ينبغي أن يكون نسبيا خارج المجال الحضري للتخفيف من أضرار مخلفات المناطق الصناعية<sup>(7)</sup> .

ثانيا : التعريف القانوني للمناطق الصناعية : إن القانون التونسي رقم 16 لسنة 1994 المؤرخ في 21 جانفي 1994 المتعلق بهيئة المناطق الصناعية وصيانتها ، عرف المناطق الصناعية على أنها : >> منطقة ترابية ذات صبغة صناعية على معنى هذا

القانون ، الفضاءات المخصصة حسب مخططات الهيئة العمرانية لتركيز نشاطات صناعية لإنتاج المواد ونشاطات الخدمات << (8) ، وحسب تقرير وزارة تهيئة الاقليم والبيئة الجزائري رقم AB 121 المؤرخ في 21 جويلية 2004 عرفت المناطق الصناعية بأنها: >> مساحة تمنح للمؤسسة المحيط الملائم والإيجابي للعمل ، وتشكل عاملا مهما من عوامل ترقية الاستثمار وتحسين مردودية المؤسسة >> ، أيضا عرفت ضمن التقرير الصادر عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بأنها: >> عامل حقيقي من عوامل ترقية وعصرنة النسيج الصناعي >> ، مع العلم أن التشريع الجزائري جاء خاليا من تعريف للمناطق الصناعية (9) .

ثالثا : خصائص المناطق الصناعية : تتمتع المناطق الصناعية بمجموعة من الخصائص من خلال ما تم تقديمه من تعاريف لها وذلك على النحو التالي :

- المناطق الصناعية عبارة عن فضاءات ذات مساحة كبيرة نسبيا .  
 - ضرورة تجهيز هذه الفضاءات بمختلف شبكات التهيئة لكي تصبح صالحة لإقامة أنشطة صناعية اقتصادية . - تعود السلطة في تحديد النطاق الجغرافي للمناطق الصناعية للدولة صاحبة الاختصاص والسلطة المطلقة في ذلك .  
 - ضرورة انشاء المشاريع الاستثمارية الصناعية خارج المحيط العمراني لتفادي المخاطر التي تنجم عن الاستغلال الصناعي للمناطق الصناعية ... إلخ .

الفرع الثاني : أهمية المناطق الصناعية : للمناطق الصناعية أهمية بالغة بالنسبة للتنمية ، فهي تساهم بشكل كبير في تطوير المؤسسات وخلق الجو الملائم لاستقرار الصناعة وهو ما يدعم قدرة وكفاءة التصنيع المحلي وزيادة القدرة التنافسية للصادرات . كما أن إنشائها في أي بلد يعود بالفائدة على المجتمع مثل توفير فرص العمل ومناصب الشغل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، توطين التقنية وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الوطنية والخارجية (10) ، زيادة على الدفع بعجلة التنمية بصفة عامة ، والتنمية الصناعية بصفة خاصة وتحقيق اللامركزية الصناعية ، والحد من تركز الصناعات في بعض المناطق دون الأخرى ، تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية ، بحيث تقل تكاليفها وتزداد أرباحها تخصيص الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد على تحقيق التنمية العمرانية المناسبة توفير المواقع الجديدة للصناعات التي تحتاج إلى نقل مواقعها بسبب المشروعات الكبرى لتطوير المدن ناهيك على دور المناطق الصناعية في جذب الاستثمار الخاص لتنمية القطاع الصناعي وتحقيق التوازن العادل لكل من العمالة والإنتاج ، وما ينجم عنه من تحقيق لتنمية إقليمية متوازنة ، تنظيم التوسع الصناعي وترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل المدن الكبرى (11) .

يضاف إلى ذلك توفير مناطق صناعية ملائمة وحديثة ، أي تتمتع بجميع الشروط اللازمة من مصادر للطاقة والمواصلات ، وكذا الموقع الاستراتيجي ، توفرها على أماكن للتخلص من النفايات الصناعية وهو ما يعطي للدولة الرغبة باستقطاب الاستثمارات ميزة تنافسية كبيرة ، خاصة وأن قطاع الصناعة يعتبر أحد أهم الأركان الأساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية (12) .

من جانب آخر يؤدي الاهتمام بالمناطق الصناعية إلى إبراز دورها الإيجابي على المناطق المحيطة بها ، إذ يؤدي إلى تطويرها عن طريق تطوير البنى التحتية بها ، كما تستفيد من تركز الاستثمارات المالية التي ينتج عنها زيادة في النشاط الاقتصادي ، ويؤدي

أيضا توفير قطع الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي ، أو الأبنية والوحدات الصناعية الجاهزة إلى توفير الجهد والمال على أصحاب الصناعة وتجنبيهم مشقة البحث عن أنسب المواقع الصناعية لمشاريعهم ، فضلا على أن وجود المناطق الصناعية يؤدي إلى تطبيق المواصفات والمعايير الدولية المتعلقة بالبيئة ، وكذا تبادل المستلزمات الانتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي والوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية<sup>(13)</sup>.

كما أن التنمية الصناعية تعتبر محركا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لما يلعبه القطاع الصناعي في تنمية وتنشيط باقي القطاعات ، وتعتبر المناطق الصناعية واحدة من أهم المداخل التي تساهم في تفعيل دور المؤسسات الصناعية ، نظرا للدور الذي تلعبه في رفع تنافسية هذه الأخيرة خاصة مع عولمة الاقتصاد وانفتاحه ، وتعد المناطق الصناعية أداة فعالة لتشجيع الاستثمار وترقيته وتوسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلي حاجات الاقتصاد ويبرئ المناخ الملائم لدعم المشروعات الصناعية لتكون وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي والوطني ، وتحظى باهتمام كبير من طرف الدول والحكومات نظرا لأهميتها في عملية التنمية الصناعية ، ودورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة عبر كامل المناطق<sup>(14)</sup>.

الفرع الثالث : أنواع المناطق الصناعية : يمكن للمناطق الصناعية أن تأخذ عدة أشكال كمايلي:

أولا : العناقيد الصناعية : هي عبارة عن تجمعات جغرافية ، محلية ، إقليمية أو عالمية لعدد من المؤسسات المتجاورة جغرافيا ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال معين ، تربط بينها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة ، والمؤسسات المتصلة ببعضها بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لدعم وتشجيع التنافسية<sup>(15)</sup>.

ثانيا : التكتل الصناعي الحضري : عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة ، ولا يشترط تجانسها في الانتاج أو ترابطها بمدخلات أو مخرجات تكنولوجية.

ثالثا : مجمعات الاستقطاب الصناعية : هي تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبرى ذات القدرة القيادية المتميزة في لابتكار والاندفاع ، وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة ، يمكن لها أن تصبح مركز الجذب والعمل ورؤوس الأموال والمصانع والأسواق بفعل قوى الجذب المركزية فيتحول بذلك المجتمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية واستطلاعات التكنولوجيا الحديثة<sup>(16)</sup>.

رابعا : المجمعات التعاونية للصناعات الصغيرة : هي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة ، أو تستعمل نفس الموارد ، أو السلع شبه المصنعة ، أو تخدم عقد صناعية أو مجمعات لمنشآت كبيرة على أن تضم المجمعات مختبرات ومراكز ومكتبات ومتاحف تخدم البحث ، التدريب ، الاختبار ، التحليل ، التقييم والتطوير ، وأن تنسق بعض مهامها التسويقية والمالية مكاتب مركزية ، إضافة إلى وحدات سكنية ودوائر خدماتية ، وطاقة ومياه ونقل ومواصلات وغيرها حيث تعتبر من العوامل التي تساعد على تحقيق وفورات السلعة الكبيرة للصناعات الصغيرة من جهة والمحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى<sup>(17)</sup>.

خامسا : المجمعات الصناعية الريفية : تتكون هذه المجمعات من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة

التعاونيات الريفية المتخصصة ، وهي تتبنى وفرات الحجم الكبيرة للإنتاج وتتخذ هذه المجمعات أشكالاً عديدة لمكوناتها من حيث النشاط والتنظيم منها :

- صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام ، وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة الألبان واللحوم – صناعة كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية وتوطن في مواقع متلاصقة أو متقاربة وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية .

كما يضم التقييم الحديث للمناطق الصناعية :

1- المناطق الصناعية التقنية : هي منظومة يديرها متخصصون أكفاء غايتهم زيادة الثروة للمجتمع من خلال تعزيز ثقافة الابتكار والتنافسية لمنشآت الأعمال المبنية على المعرفة والتقنية .

2- المناطق الصناعية المؤهلة : ظهرت في اتفاقية خاصة من قبل مجلس النواب الأمريكي عام 1966 بموجبها يسمح للمنتجات الصادرة من المناطق الصناعية المؤهلة بدخول السوق الأمريكي دون أي رسوم جمركية... إلخ .

3- المناطق الصناعية الحرة : ظهورها كان نتيجة لعدة استراتيجيات متبعة من طرف البلدان المستقبلية ، وتعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بأنها مجال محدد إدارياً ، وأحياناً جغرافياً يخضع إلى نظام جمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات والمنتجات الأخرى بغرض إنتاج سلع موجهة للتصدير<sup>(18)</sup> .

المطلب الثاني : التجربة الجزائرية في مجال المناطق الصناعية :

تعود فكرة ظهور المناطق الصناعية في الجزائر إلى فترة السبعينات ، وبالضبط في ظل القانون رقم 73/04 ، حيث يتم تسييرها وإدارتها بموجب عدة مراسيم صدرت سنة 1984 وما بعدها ولقد تم تحديد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات على مستوى التراب الوطني ، تتمتع بمقومات مشتركة تقريبا<sup>(19)</sup> ، مع العلم أنه لا يوجد أي تعريف للمناطق الصناعية في التشريع الجزائري ، غير أنه يسبق قرار إنشاء هذه المناطق دراسة تمهيدية تتناول أهم العوامل التي يجب أن تراعى ، كالموقع ، حجم المناطق الصناعية ، نوع الصناعات المراد توطئتها ، دراسة مدى التأثير على البيئة ، حيث كان قرار إنشاء المناطق الصناعية يتخذ من قبل وزير الأشغال العمومية والبناء كوصاية على وكالة الهيئة والترقية الوحيدة في ذلك العهد ، بناء على ملف يقدم من طرف الوالي المختص إقليمياً<sup>(20)</sup> .

كما أن الجزائر قد سعت إلى بناء مسعى لتحديث الصناعي يقوم على مفهوم العناقيد الصناعية وقد جرى هيكل هذه العناقيد ضمن إطار إقليمي ، وأقيمت في شكل مناطق تدعى حظائر النشاط أو مناطق النشاط المدمجة أو أقطاب التنافسية ، وتمتاز هذه المناطق بالهشاشة والتأخر الكبير الذي يجب تداركه بسياسات صناعية مجددة وجريئة ، حيث تفتقر لأدنى الشروط ، لهذا كان لزاماً عليها تأهيل وتطوير هذه المناطق لتحقيق الأهداف المسطرة لها<sup>(21)</sup> .

من هذا المنطلق سوف نتناول هذا المطلب وفق الفرعين التاليين :

- الفرع الأول: تهيئة المناطق الصناعية

- الفرع الثاني: تسيير المناطق الصناعية .

الفرع الأول: تهيئة المناطق الصناعية : تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات مختلفة منها : أولا : هيئات عمومية اقتصادية : منشأة بموجب المرسوم رقم 02/82 المؤرخ في 09 / 03 / 1983 وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية ، أو نشاطات ذات منفعة وطنية متنوعة تابعة لوزارات مختلفة . ثانيا: مؤسسات اقتصادية : عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة تابعة لسلطة رئاسية واحدة .

ثالثا : عن طريق وحدة متخصصة : تنشأ بموجب القانون وفي ظل التنظيمات المعمول بها ، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة ، وتجدر الإشارة إلى أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما الحصول على العقارات ، والتنازل عنها إذا كان ذلك ضروريا لانجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة ، والتعديل في حالة حدوث اشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم المنطقة الصناعية في إطار تهيئات إضافية ، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الأحسن للعقار<sup>(22)</sup> .

كما أن إنشاء وتهيئة المناطق الصناعية يخضع لمجموعة من المعايير السياسية ، كإقامة التوازن الجهوي ، أو تحقيق تنمية منسجمة أو اقتصادية تتعلق بعدد الوحدات المزمع إنشاؤها في المنطقة الاجتماعية ، كتوفير مناصب شغل ، إذ أن إنشاء أي منطقة يكون تجسيدا واضحا للتوجهات السياسية الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية في البلاد<sup>(23)</sup> .

الفرع الثاني : تسيير المناطق الصناعية : طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 84/55 المؤرخ في 03 مارس 1984 المتضمن تسيير المناطق الصناعية ، أسند المشرع الجزائري مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية<sup>(24)</sup> ، ولأجل ذلك ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى غاية تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات ، وقد عهدت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى العديد من الأجهزة نذكر من ذلك :

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية U.R.E.N.C .

- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية L.Z.G.E ، تتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المشكلة للمناطق الصناعية ، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو أملاك الخواص ، ثم تقوم بإعادة التنازل عن هذه العقارات بموجب عقود موثقة ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية ، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية ، بعد أن تقوم هذه الأجهزة المهيأة بتجزئة العقارات ، كما تقوم بكل أعمال الترميمات وشبكات الربط<sup>(25)</sup> ، وتخول لهيئات التسيير وعلى وجه الخصوص عدة مهام منها :

- المحافظة على المنشآت الكبرى والتجهيزات الجماعية التي تختص بها المنطقة الصناعية وصيانتها وفقا لبنود دفتر الشروط . - مراقبة وحماية المنطقة وتنظيم المساعدة المتبادلة وتنفيذها .

- تسيير المناطق واحترام مخطط تهيئتها .

- تنظيم المصالح المشتركة بين جميع من في المنطقة وانجاز كل التجهيزات المناسبة .

أما فيممل يتعلق بالأعمال التي تجعل المنطقة عقارا مخدوما كالارتفاقات مثل تمرير خطوط السكك الحديدية ، فيقع على عاتق المؤسسة المرتفعة القيام بهذه الأشغال ، وأشغال التمويل والكهرباء والغاز يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة ، والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة<sup>(26)</sup> ، ومن جهتها المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 84/55 تنص على علاقة هيئات التسيير بصاحب المشروع في القيام بجميع المهام الموكلة إليه ، في إطار مخطط تهيئة المناطق بغض النظر عن ممارسة الهيئة المسيرة لمهامها<sup>(27)</sup>.

**المبحث الثاني : أوجه مساهمة المناطق الصناعية في حماية البيئة :**

تعتبر المؤسسة الصناعية ركيزة الاقتصاد الصناعي الحديث ، ونتيجة للأضرار التي تنتج عن هذه الأخيرة ظهر مصطلح جديد على مستوى الساحة الاقتصادية والقانونية وهو ما يسمى بالاقتصاد البيئي الذي يعد من أولوياته مراعاة الاعتبارات البيئية ، حيث أصبح من المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة المحافظة على البيئة ، ويتحقق الحفاظ على البيئة بمراقبة عمليات التنمية والالتزام بأهم الأبعاد البيئية أثناء عملية التخطيط التنموي ، وكذا أثناء إدارة المؤسسات الصناعية واستغلالها<sup>(28)</sup> ، أي لابد من مراعاة الأبعاد البيئية للمناطق الصناعية لأن ما ينجم عن المناطق الصناعية من تلوث صناعي بمختلف أشكاله ، له آثاره الضارة على البيئة المحيطة به وبالبيئة ككل ، إذ يتلوث الهواء بانطلاق الغازات السامة في الجو ، وتتلوث المجاري المائية نتيجة تسرب المخلفات الصلبة إليها ، خاصة عندما يتم صب المياه المستعملة في الصناعة فيها دون معالجتها ، أو أن هذه المعالجة كانت ضعيفة نفتقد إلى المقاييس العلمية المضبوطة .

كما تتلوث التربة لتصبح ذات مردود إنتاج زراعي ضعيف أو منعدم في أغلب الأحيان ، لذا تم البحث من طرف رجال العلم والقانون عن سبل ناجعة تعبر عن الوجه الإيجابي للمناطق الصناعية فكان ذلك بضرورة إدخال البعد البيئي داخل المؤسسة الصناعية ، ومراعاة نظام دراسة مدى التأثير على البيئة ، وكذا التخطيط البيئي للمشاريع ، من هذا المنطلق سوف نقوم بتحليل ودراسة هذا المبحث وفق المطلوبين التاليين :

- المطلب الأول : دور نظام التخطيط البيئي للمناطق الصناعية في حماية البيئة .

- المطلب الثاني : دور نظام الجدوى البيئية للمشروع الصناعي في حماية البيئة .

**المطلب الأول : دور نظام التخطيط البيئي للمناطق الصناعية في حماية البيئة :**

التخطيط البيئي ، أو ما يعرف بالتخطيط الإيكولوجي يعتبر أحد التوجهات البيئية الحديثة في مجال التخطيط الصناعي ، مع الإشارة إلى أن التخطيط البيئي للمناطق الصناعية لا يمثل الحد البديل عن كل من التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ، وكذا التخطيط العمراني ، بل هو مكمل لها ويرتكز هذا التخطيط البيئي على :

- التحكم في إدارة الموارد البيئية بكفاءة : ذلك أن استهداف التنمية الصناعية السريعة قد يترتب عليه استنزاف للموارد البيئية المختلفة ، خاصة تلك الموارد غير المتجددة أو البطيئة التجدد ، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بالنظام البيئي على المدى المتوسط والطويل .

- دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية لمخططات المناطق الصناعية لأنها تؤثر بشكل كبير على البيئة ، إذ من خلال السلوك

الاجتماعي والقوى الاقتصادية سوف تحدد الاتجاهات المختلفة في كيفية التعامل مع الموارد البيئية والترشيد في استغلالها .  
 - دراسة الهيكل الحكومي والنظم الإدارية التي تتعامل مع مخططات المناطق الصناعية ، نظرا لأن القرارات والتشريعات الحكومية في هذه المجالات غالبا ما يكون لها انعكاسات واضحة على القضايا البيئية<sup>(29)</sup> ، على هذا الأساس سوف نقوم بدراسة هذا المطلب وفق الفرعين التاليين :

- الفرع الأول : مراحل إعداد المخططات الصناعية من منظور بيئي .

- الفرع الثاني : أسس التخطيط البيئي للمناطق الصناعية .

الفرع الأول: مراحل إعداد المخططات الصناعية من منظور بيئي: يعتبر التخطيط البيئي واختيار المواقع الصناعية من بين أبرز عوامل السيطرة والتحكم في التلوث الصناعي ، حيث ينجم عن عملية اختيار المواقع الصناعية غير المخطط لها أو العشوائية عدة مشاكل تؤثر سلبا على البيئة وصحة الإنسان معا ، نتيجة التركيز على العوامل الاقتصادية البحتة في عملية اختيار أماكن توطن المشاريع الصناعية<sup>(30)</sup> ، لذا قبل البدء في عملية بناء المصانع ومرافقها الضرورية ، وجب اتباع مخططات تفصيلية لكيفية البناء والتجهيز واحترام مجموعة من المعايير الدولية والمحلية ، والخضوع للقوانين والمراسيم التي تحدد كيفية الإنشاء وفقا لتراخيص المدن الصناعية التي تمنحها الدولة ، ومن بين هذه الاشتراطات احترام مجموعة من الأبعاد البيئية أثناء عملية التخطيط وبعدها ، وهو ما يسمى بالتأخي البيئي للمصانع<sup>(31)</sup> ، وتكون مراحل إعداد المخططات الصناعية كما يلي :

أولا : مرحلة تحديد منطقة الدراسة أو موقع المشروع : يستحسن أن يكون محيط منطقة الدراسة باتساع كبير على مستوى أقاليم متميزة ، مع توطين مستلزمات وتجهيزات الصناعات المكمل لها ومعرفة خصائصها ، كما يمكن تحديد المناطق ذات الخصائص المتشابهة اعتمادا على المعطيات الطبيعية بها<sup>(32)</sup> .

كما يعتبر اختيار موقع انشاء المنطقة الصناعية أول خطوة بعد التخطيط وفق المعيار البيئي بوجوب إبعاده عن المناطق السكنية ، خاصة إذا كان المصنع ذو أثر بيئي كإحداث التلوث بمختلف صوره ، كما أن عناصر مبنى المصنع تتعد والتي من الممكن أن تجمع ضمن مبنا واحدا ، أو تفصل في عدة مباني في الموقع العام للمصنع ، على أن تستوفي الشروط التصميمية الخاصة بكل منها ويضم الموقع العام للمصنع ثلاث عناصر أساسية هي المبنى ، مسارات الحركة ، ومساحات مناورة الشاحنات ، بالإضافة إلى نقاط الدخول والخروج والمراقبة ، والمواقف وتنسيق الموقع ، وتشمل مباني الموقع العام للمصنع مباني التصنيع والإنتاج والتخزين والبحث والمختبرات وخدمات العمال ، مباني الإدارة والحراس ، ومبنى مرافق الخدمات الهندسية المساعدة .  
 أما مسارات الحركة ومساحات مناورة الشاحنات ضمن الموقع فيجب أن تراعي حركة تحميل المنتجات وتفريغ المواد الخام ، ومناورات الشاحنات والناقلات وحركة السيارات لكل من المواطنين والعملاء وحركة المنشأة .

كما أنه بيئيا يجب أن يتأخى الموقع مع البيئة في كل مكوناته وعناصره وأن لا يكون هناك ضرر بيئي جراء إنشاء المصنع في هذا الموقع ، وأن يخضع للمعايير البيئية القائمة على مكافحة التلوث والمحافظة على البيئة وسلامة السكان ، خاصة في المناطق المحتوية على مدن صناعية<sup>(33)</sup> .

فقد يؤدي الاختيار غير المناسب لموقع المنطقة الصناعية إلى فقدان خصوصيات معينة ، أو التغيير في النظام الإيكولوجي الطبيعي

، لذا لابد من عملية تخطيط عامة يتم من خلالها دراسة كل المتغيرات وتحديد المواقع المناسبة ، والأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية<sup>(34)</sup>.

ثانيا : مرحلة إعداد وتحليل قائمة العناصر الإيكولوجية بالمنطقة : يتم فيها التركيز على معطيات الطقس وتضاريس الأرض والمياه ، والمعطيات الفيزيائية والنباتية والحيوانية ، معطيات استغلال الأرض ثم دراسة العناصر الإيكولوجية من حيث تأثيراتها الإيجابية أو السلبية على كل استعمال ممكن للأرض مثل السكن والصناعة ، ثم يلي ذلك إعداد خرائط تبين مدى قابلية استعمال الأرض من حيث خصائصها الطبيعية ، إذ يتم وضع خريطة تبين موضع المناجم والموارد الصناعية ، والمواقع الهامة والموارد الهامة... إلخ ، ثم تبين أحسن الاستعمالات الطبيعية لكل منطقة<sup>(35)</sup>، وفي هذه المرحلة أيضا يتم التأكيد على مسألة السوق والذي يعتبر محددًا أساسيًا للموقع الصناعي ، لأنه يدرس موقع المواد الخام وموقع المشروع الصناعي بالنسبة للسوق<sup>(36)</sup>.  
ثالثا : مرحلة إعداد المعطيات الاقتصادية : يقوم في هذه المرحلة فريق من الأخصائيين في الاقتصاد بإعداد نموذج للموقع ، يتمثل في تقدير الطلب على المساحات بالنسبة للموقع موضع الدراسة من حيث التطورات المتوقعة للسكان والعمالة والدخل ، أي دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الصناعي وما يحتويه من عناصر ، ثم بعد ذلك تتم المقارنة بين عمليتي التخطيط البيئي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى التوازن بين الطلب والعرض .

رابعا : مرحلة وضع معايير لأشكال التخطيط البيئي : تساعد عدة عوامل مثل الإيكولوجيا والاقتصاد والرؤية على تحديد الاشتراطات الخاصة بتوطين النشاطات بكل الأوصاف المطلوبة في البناء .

خامسا : مرحلة تحديد آليات إدارة المخطط العمراني المقترح : تهتم بأسلوب إدارة وتنمية المخطط الصناعي للمنطقة ، فوضع هذا النوع من التخطيط البيئي للمناطق الصناعية موضع التنفيذ من شأنه أن يساعد على تحديد الإطار العام لحماية البيئة والذي يشمل الدراسات البيئية للمشروعات على اعتبار أهمية الوسط الطبيعي ، وخصائص البيئة في أعمال التعمير والبنية الأساسية<sup>(37)</sup>.

الفرع الثاني : أسس التخطيط البيئي للمناطق الصناعية : تقوم عملية التخطيط البيئي للمناطق الصناعية على عدة مقومات بهدف حماية البيئة نذكر منها :

أولا : الاستدامة البيئية للمصنع : تعتبر الاستدامة والمحافظة على الموارد من أكثر المفاهيم حداثة وإدخالها ضمن متطلبات التطوير والتصميم وإدارة المنشآت الصناعية ، وينجم عن ذلك التوفير في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإلى تحقيق بيئة سليمة وأمنة للسكن والعمل والحياة ككل ، أيضا يؤدي إلى ترشيد استهلاك مياه الشرب ، تحسين البيئة الداخلية للمباني ، بحيث تتوفر على أفضل نوعية للهواء والحرارة الداخلية الملائمة... إلخ ، التخفيف من الآثار السلبية على البيئة الخارجية بحيث تتضمن انبعاث أقل للغازات الضارة والتقليل من تلوث المياه والهواء<sup>(38)</sup>.

ثانيا : ضرورة الحصول على الترخيص عند إنجاز المؤسسة الصناعية : يمثل الضبط الإداري البيئي أحد أهم الوسائل القانونية الوقائية التي تستعملها الإدارة من أجل حماية البيئة ، فالترخيص هو الإذن الصادر من الإدارة المتخصصة بممارسة نشاط معين ، والتي تقوم بمنحه في ظل توفر الشروط اللازمة قانونا ، وقد قام المشرع الجزائري في المادة الرابعة من المرسوم

رقم 06/198 بتعريف نظام رخصة استغلال المنشأة المصنفة التي تهدف إلى تحديد تبعات النشاطات الاقتصادية على البيئة والتكفل بها .

يتم الحصول على الترخيص بموجب عدة إجراءات حددها المشرع الجزائري تبعا لنوع المنشآت المصنفة والتي منها ما هو خاضع للترخيص ، ومنها ما هو خاضع للتصريح ، فبالنسبة للمنشآت الخاضعة للترخيص اشترطت المادة الخامسة من نفس المرسوم ضرورة القيام بدراسة مدى التأثير أو موجز التأثير على البيئة ، دراسة الخطر ، القيام بتحقيق عمومي يتم بإيداع الطلب مرفوقا بالملف الذي تتم دراسته من طرف اللجنة وبعدها يتم منح مقرر بالموافقة المسبقة لإنشاء المؤسسة المصنفة في أجل لا يتعدى 03 أشهر من خلال دراسة الطلب ، ثم بعد ذلك تسلم الرخصة النهائية بناء على زيارة ميدانية للجنة إلى الموقع المختار... إلخ . بالنسبة للمنشآت الخاضعة للتصريح والتي تخص المنشآت التي لا تسبب أي ضرر وليس لها تأثير مباشر على البيئة ، وهي لا تستلزم القيام بدراسة التأثير ، حيث تسلم من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي وفقا لإجراءات محددة قانونا بعد دراسة الطلب<sup>(39)</sup>.

يضاف إلى ذلك أنه من بين الرخص المتعلقة بالمناطق الصناعية رخصة البناء والتجزئة باعتبارها مشاريع ذات مصلحة وطنية ، حيث تسلم هذه الرخص من قبل الوزير المكلف بالعمران بعد الإطلاع على رأي الوالي أو الولاية المعنيين ببناء على طلب مرفق بملف إداري<sup>(40)</sup>.

ثالثا : ضرورة الاعتماد على مقاييس علمية : من ذلك تطبيق نظام الحلقة المغلقة ، بحيث يتم التخطيط والتصميم لمكونات المناطق الصناعية وبنيتها الأساسية كما لو كانت سلسلة من النظم البيئية المتكاملة ، توزيع الأنشطة والاستعمالات عند تخطيط المناطق الصناعية بما يحقق التفاعل فيما بينها في إعادة استخدام وإدارة حركة المخلفات ، تخطيط المناطق الصناعية في حدود القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الموجودة ، تخطيط المناطق الصناعية بأسلوب يحافظ على ملامح وخصائص البيئة الطبيعية للمكان ، وخاصة فيما يتعلق بنظم صرف المياه الطبيعية والتشجير الطبيعي... إلخ<sup>(41)</sup>. **المطلب الثاني : دور نظام الجدوى البيئية للمشروع الصناعي في حماية البيئة :**

قبل أن تتم عملية تنفيذ المشروع ميدانيا لا بد وأن تكون هنالك دراسة قبلية لكل ما قد يترتب على المشروع الصناعي من آثار ، أي القيام بعملية التنبؤ بكل الأضرار التي تحدث جراء هذا المشروع على البيئة ، ويكون ذلك من خلال دراسة مدى التأثير على البيئة ، هذا النظام الذي اعتمده أغلب الدول المستقبلية للاستثمارات ، خاصة في ظل عولمة الاقتصاد العالمي ، يقوم هذا النظام على مجموعة من الإجراءات ويتطلب عدة أسس ، وهذا ما سوف يتبين معنا من خلال دراسة وتحليل هذا المطلب وفق الفرعين التاليين :

- الفرع الأول : مفهوم نظام دراسة مدى التأثير على البيئة .

- الفرع الثاني : مراحل دراسة مدى التأثير على البيئة .

الفرع الأول : مفهوم نظام دراسة مدى التأثير على البيئة : إن الغرض الأساسي من تقييم الأثر البيئي للمشروع الصناعي هو ضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية ويكون ذلك بـ :

أولا : تعريف نظام دراسة مدى التأثير على البيئة : تتعدد التعاريف المستعملة لدراسة التأثير البيئي أو ما يسمى بالجدوى البيئية للمشروع الصناعي تبعا لتوجه المحلل القانوني لتشمل أنه : >> عملية دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية ، وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان >> ، أو هو: >> درجة الحماية والصيانة التي تحقق للبيئة من خلال مراعاة الحمولة البيئية في إطار الخطة الإنمائية المقترحة من المنظور الآني والمستقبلي بطريقة مباشرة وغير مباشرة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي >><sup>(42)</sup>.

كما عرف الأستاذ وليام كينيدي دراسة مدى التأثير على البيئة على : >> أن تقييم الأثار البيئية ليست فقط علما أو مجرد إجراءات فحسب ، بل أنها علم وفن ، فمن حيث كونها علما فهي أداة تخطيطية تعمل بالمنهج العلمي من أجل معرفة التنبؤات وتقييم التأثيرات البيئية ومشاركتها في عملية التنمية ، ومن حيث كونها فنا فهي عبارة عن تدابير لاتخاذ القرار للتأكد من أن التحليل البيئي للأحداث له تأثيرا على عملية اتخاذ القرار >><sup>(43)</sup>.

من جانب آخر تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري قد أخذ بنظام دراسة مدى التأثير على البيئة منذ العام 1983 في ظل قانون حماية البيئة رقم 03 /83 والذي عرفه على أنه : >> وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة بهدف معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة وغير مباشرة للمشاريع على التوازن البيئي ، وكذا على إطار ونوعية معيشة السكان ، وصدر المرسوم رقم 90/78 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة الملغى ، حيث عرفت المادة الثانية منه دراسة التأثير ، أيضا قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أخذ بهذا النظام وعرفه وحدد المشاريع الخاضعة له ومحتواه<sup>(44)</sup>. ثانيا : أهداف نظام دراسة مدى التأثير على البيئة : لنظام دراسة مدى التأثير على البيئة عدة أهداف منها :

1- ضمان سلامة المشروعات من الناحية البيئية وضمان استدامتها : يكون ذلك بإدراج الاعتبارات البيئية في دورة المشروع في مرحلة مبكرة .

2- الإلتزام بأفضل المعايير وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التخطيط ، واتخاذ القرار وكذا تحقيق وفرة في رأس المال وتكاليف المشروع وحمايته من المخاطر غير المتوقعة .

3- التأمين والحفاظ على العناصر الطبيعية لمشروع التنمية والموارد الطبيعية والبيئية في المنطقة الصناعية ، التكاليف الصحية وحماية حقوق الأفراد والمجتمع في التمتع بحياة آمنة وسليمة في ظل بيئة نظيفة خالية من التلوث... إلخ<sup>(45)</sup> .

ثالثا : أهمية نظام دراسة مدى التأثير على البيئة : تبرز أهمية نظام دراسة مدى التأثير على البيئة في كون أن أي مشروع استثماري يرتبط بالبيئة التي يقوم على مستواها ، وحسب مدخل النظم فإن المشروع يعتبر نظاما مفتوحا يؤثر بالبيئة المحيطة به ، حيث يقوم المشروع باستيراد مجموعة من المدخلات لعملياته من البيئة ويقوم بتحويلها إلى مخرجات يصدرها لذات البيئة مرة أخرى ، وتكمن أهمية دراسة الجدوى البيئية كعنصر فعال في حماية البيئة ، لأنه من الواضح أن المشروع موضوع الدراسة لا يمكنه البقاء مستقلا في معزل عن البيئة وعليه احترام البيئة التي يقام فيها ، بمعنى أن صيانة البيئة واجب مقدس بالنسبة لمن يتعاملون معها ، وعدم مراعاة ذلك يدمر البيئة ويقصر أجل المشاريع العاملة فيها .

كما يساهم هذا النظام في ضمان قبول المشروع والموافقة عليه من طرف السلطة المختصة تفادي المنازعات البيئية بين ملاك المشروع وأطراف أخرى ، تحقيق مصلحة المستثمر من حيث طلب التمويل من جهات دولية كالبنك الدولي الذي بدأ يأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات البيئية في اعتماد المشاريع الإنمائية التي يمولها<sup>(46)</sup>.

يضاف إلى ذلك أن تقييم الأثار البيئية للمشروعات يعتبر أداة مهمة لأسلوب إدارة البيئة المتكاملة والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة ، ولضمان حاجيات الوقت المعاصر مع حماية البيئة للأجيال القادمة<sup>(47)</sup> . فعلى أساس تقييم الأثار البيئية للمشاريع قبل تحديد موقعها ، يفترض أن تكون بعض الصناعات الخاصة الملوثة للبيئة خارج المدن والمساحات الزراعية ، وعلى ضوء هذه الدراسة تتحدد المواقع بمسافات معينة حسب درجة التلوث ، بحيث يفترض عند التخطيط للمناطق الصناعية الأخذ بعين الاعتبار :

- ضرورة إبعاد المصانع الملوثة عن حدود المستوطنات والتجمعات السكانية بمسافات تناسب مع درجة التلوث الذي تسببه.

- إقامة أحزمة خضراء بين المناطق السكنية والمناطق الصناعية طبقا لنوع الصناعة وخطورتها – إقامة المصانع الملوثة للهواء على ضوء الرياح السائدة التي تهب على المنطقة السكنية لإبعاد خطر الملوثات على سكان المدينة .

- الابتعاد عن الأراضي المنخفضة والوديان ، نظرا لأن حركة الهواء الأفقية قد تحجب بواسطة التلال التي تعمل كمصدات للرياح وتمنع نشرها

- احتمالات حدوث كوارث بيئية من المشروع وما لها من أثار مدمرة على الإنسان والبيئة المحيطة بالموقع<sup>(48)</sup>.

الفرع الثاني : مراحل نظام دراسة مدى التأثير على البيئة : تتضمن دراسة مدى التأثير على البيئة ثلاث عناصر رئيسية تفعل دور هذا النظام لدفع أي خطورة محتملة على البيئة ، ووضع البدائل المتاحة لمواجهة تلك الأخطار ، ثم تقييم تلك البدائل لاختيار الأنسب منها من الناحية الاقتصادية والبيئية وتشمل العناصر، الإعداد للدراسة ، تحليل الأثار ، تقييم الأثار<sup>(49)</sup> ، كما تشمل إجراءات تقييم الأثار البيئية المراحل الأساسية لتالية :

أولا : مرحلة الإعداد للمشروع : يتم فيها تحديد الحاجة للمشروع من الناحية الاقتصادية وكذا تحديد التشريعات والنظم القانونية المطبقة ، التصور الواضح لأهداف المشروع وفوائده المحتملة يعد أساسا سليما للسياسات<sup>(50)</sup> .

كما يتم في هذه المرحلة توصيف المشروع من خلال تحديد طبيعة المنطقة التي اختيرت لتنفيذ المشروع ، ويشمل هذا التوصيف كل ما يتعلق بالموقع من تضاريس ونوعية الهواء الخارجي ، كذا يتم تبين صنف النشاط المقترح وتحديد عمليات الإنتاج والوحدات غير الانتاجية كالمرتفعات ، هنا أيضا يتم تحديد خصائص البيئة التي سينفذ فيها المشروع من تربة ، هواء وماء ، وكذا تحديد الموارد الطبيعية المتاحة ، ففي هذه المرحلة يتم رصد مدى قدرة عناصر البيئة على تحمل الأضرار التي قد يسببها المشروع<sup>(51)</sup>.

ثانيا : مرحلة تحليل أثار المشروع : في هذه المرحلة يتم الأخذ بعين الاعتبار مفهوم البيئة بمعناها الواسع ، أي كل مكوناتها ، حيث يتم تحديد مدى تأثير البيئة الخارجية العامة على المشروع والتي تشمل تأثير البيئة الاقتصادية على المشروع ، وخاصة

ما تعلق بخصائص المناخ الاقتصادي السائد ومجموعة السياسات الاقتصادية<sup>(52)</sup>، ويتم في هذه المرحلة الفحص للتأكد من الآثار البيئية المطلوب تقييمها حتى يتم تصنيفها طبقاً للنظام القائم، والتقييم يتضمن التأثيرات الإيجابية والسلبية ومدى تأثيرها على البيئة المحيطة بالمنطقة الصناعية<sup>(53)</sup>.

ثالثاً : مرحلة تقييم الآثار : يتم فيها تحديد النتائج التي خلصت إليها الدراسة وذلك بتحديد الآثار الإيجابية والسلبية للمشروع على البيئة من كافة جوانبها، الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، كما قد يمتد التقييم إلى مرحلة تنفيذ المشروع وذلك بهدف ضمان تنفيذ كل الآليات والإجراءات البيئية التي تتضمنها خطة المشروع بشكل سليم، وأيضاً قد يمتد التقييم إلى مرحلة ما بعد تنفيذ المشروع، وهو تقييم دوري متواصل لضمان عدم انحراف المشاريع التنموية عن مسارها القانوني البيئي في مرحلة التشغيل، ويعد ذلك بمثابة دقة ومعالجة بيئية مستمرة، لأنه هناك احتمال ظهور آثار ومشاكل بيئية على المدى الطويل لم تأخذ في الحسبان، أو ظهور قوانين جديدة قد تتطلب إدخال تعديلات في آليات بعض المشاريع، فهذا يضمن المراقبة البيئية الفعالة<sup>(54)</sup>.

كما تجدر الإشارة إلى أن لنظام دراسة مدى التأثير على البيئة عدة خصائص تتجلى من خلال الطابع الإعلامي له بوصفه وسيلة لإعلام الجمهور بكل ما يتعلق بالمشروع وآثاره السلبية المحتملة على البيئة وطرق التدخل، ولقد نص على ذلك المشرع الجزائري في المادة السادسة عشر من القانون رقم 03/10، أيضاً يتضمن النظام طابعاً تشاورياً والذي يتمثل في حق الاستئثار لكل شخص طبيعي أو معنوي، وهو ما يسمح للجمهور بالتعرف وعن كثب على المشروع بكامله لتقديم ملاحظاته واقتراحاته<sup>(55)</sup>.

**الخاتمة :**

نخلص من خلال كل مل تقدم من معلومات حول «دور المناطق الصناعية في حماية البيئة» إلى أنه وعلى الرغم من الدور السلبي للمناطق الصناعية على البيئة ونظامها الإيكولوجي، جراء ما ينتج عنها من تلوث صناعي بمختلف صورته، وما له من آثار مدمرة للبيئة والصحة الإنسانية، وإن كانت لها أهميتها العظمى على مستوى الحياة والتنمية الاقتصادية لأي دولة، فإنه وبفضل الابتكار العلمي الذي توصل إليه العقل البشري أصبح بالإمكان تحويل الدور السلبي للمناطق الصناعية إلى دور إيجابي لها على البيئة، وذلك بإدخال الاعتبارات البيئية ضمن المشاريع التنموية واعتبارها أحد الاشتراطات الهامة لقبول المشروع الصناعي وتجسيده ميدانياً، وقد ساهمت مختلف الدراسات البيئية وعلى رأسها دراسة الجدوى البيئية للمشروع في الانتقال بالمناطق الصناعية إلى الوجه الإيجابي ولكي يتم تفعيل ذلك لابد من :

- تفعيل دور القوانين والتنظيمات في فرض الرقابة الصارمة على تطبيق مختلف الدراسات التي تتضمن الاعتبارات البيئية .  
- تبادل الخبرات والمعلومات والانفتاح على العالم الصناعي والبيئي لاقتناء أهم القيم القانونية تجسيدا لما يسمى بالاقتصاد الصديق للبيئة .

– توحيد العمل التشريعي لمختلف الدراسات التي تركز على الاعتبارات البيئية في المؤسسة الصناعية بين مختلف الدول .

#### الهوامش

1- د/ سماعيل فوزي، د/ خروف منير، مدخل إلى المناطق الصناعية والمناخ الاستثماري، دراسة مقارنة لمجموعة من البلدان، مداخلة ألقيت

- بالملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م ، وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والأفاق والتجارب الناجمة ، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015 ص 04 .
- (2) - سمية سريدي ، أسماء خليل ، دور المناطق الصناعية في دعم التنمية الصناعية ، مداخلة أقيمت بالملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م ، وترقية الصادرات خارج المحروقات والأفاق والتجارب الناجمة ، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015 ص 19 .
- (3) - تاتولت فاطمة ، المعالجة القانونية للعقار الصناعي في ضوء التشريع والاجتهاد القضائي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العقاري جامعة بن عكنون ، كلية الحقوق ، السنة الجامعية 2014 م ، 2015 م ص 13 .
- (4) - حنان خوادجية سميحة ، النظام القانوني للمناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر ، مقال نشر بمجلة العلوم الإنسانية ، عدد 41 جوان 2014 ، مجلد «ب» ص 411 .
- (5) - إيمان خلفاوي ، ساسية عناني ، المناطق الصناعية في الجزائر ، الواقع والأفاق ، دراسة حالة المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايي قالمة وعنابة ، مداخلة أقيمت بالملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م ، وترقية الصادرات خارج المحروقات والأفاق والتجارب الناجمة ، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015 ص 70 .
- (6) - سمية سريدي ، أسماء خليل ، مرجع سابق ذكره ص 19 .
- (7) - ليندة فريجة ، خديجة عزوزي ، المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية ، دراسة حالة الجزائر ، مداخلة أقيمت بالملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م ، وترقية الصادرات خارج المحروقات والأفاق والتجارب الناجمة يومي 19 و 20 أكتوبر 2015 ص 81 .
- (8) - الجمهورية التونسية ، القانون رقم 16 لسنة 1994 المؤرخ في 21 جوان 1994 المتعلق بهيئة المناطق الصناعية وصيانتها ، الجريدة الرسمية عدد 11 ، المؤرخة في 08 فيفري 1994 .
- (9) - خوادجية سميحة حنان ، النظام القانوني للعقار الصناعي في الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم ، تخصص القانون الخاص جامعة قسنطينة ، السنة الجامعية 2014 م ، 2015 م ص 50 .
- (10) - إيمان خلفاوي ، ساسية عناني ، مرجع سابق ذكره ص 78 .
- (11) - د/ سماعيل فوزي ، د/ خروف منير ، مرجع سابق ذكره ص 07 .
- (12) - د/ سليم مجلخ ، د/ بشيشي وليد ، استخدام التحليل العاملي في تحديد أهم المشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية في الجزائر حسب رؤية المستثمر المحلي ، مداخلة أقيمت بالملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م ، وترقية الصادرات خارج المحروقات ، الواقع والأفاق والتجارب الناجمة ، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015 ص 193 .
- (13) - د/ سماعيل فوزي ، د/ خروف منير ، مرجع سابق ذكره ص 06 ، 07 .
- (14) - سمية سريدي ، أسماء خليل ، مرجع سابق ذكره ص 16 .
- (15) - إيمان خلفاوي ، ساسية عناني ، مرجع سابق ذكره ص 70 .

- (16) - ليندة فريحة ، خديجة عزوزي ، مرجع سابق ذكره ص 82 ، 83 .
- (17) - د/ ضبابية سليمة ، أ/ شبلي دنيا ، دور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في تطوير المناطق الصناعية بالجزائر ، مداخلة أقيمت بالملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م ، وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والأفاق والتجارب الناجمة ، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015 ص 132 .
- (18) - د/ سماعيل فوزي ، د/ خروف منير ، مرجع سابق ذكره ص 08 ، 10 .
- (19) - عيسات العربي ، براهيمي السعيد ، مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة في الجزائر ، دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوغريج ، مداخلة أقيمت بالملتقى الدولي حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة مسيلة كلية العلوم الاقتصادية ، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ص 05 .
- (20) - خوادجية سميحة حنان ، مرجع سابق ذكره ص 51 ، 52 .
- (21) - سمية سردي ، أسماء خليل ، مرجع سابق ذكره ص 21 .
- (22) - عيسات العربي ، براهيمي السعيد ، مرجع سابق ذكره ص 06 .
- (23) - د/ سماعيل فوزي ، د/ خروف منير ، مرجع سابق ذكره ص 21 .
- (24) - الجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 84/55 المؤرخ في 03 مارس 1984 المتضمن تسيير وإدارة المناطق الصناعية الجريدة الرسمية عدد 10 ، مؤرخة في 06 مارس 1984 .
- (25) - عيسات العربي ، براهيمي السعيد ، مرجع سابق ذكره ص 06 ، 07 .
- (26) - أنظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 84/55 المؤرخ في 03 مارس 1984 المتضمن إدارة المناطق الصناعية ، مرسوم سابق ذكره .
- (27) - أنظر المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 84/55 المؤرخ في 03 مارس 1984 المتضمن إدارة المناطق الصناعية ، مرسوم سابق ذكره .
- (28) - ساعد هماش ، البعد البيئي في تخطيط وإدارة المؤسسة الصناعية ، مقال نشر بمجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد 11 سبتمبر 2016 ص 214 .
- 29 - )Dr -MO-NO, «Planification des zones industrielles d'un point de vue environnemental», Article publié dans **Engineering Research Journal Vol 120 : December 2008 AA55 – AA69 page 04** .
- (30) - القنيعي عبد الحق ، مكيد علي ، دراسة البعد البيئي في تحديد موقع المشروع الصناعي من منظور المشرع الجزائري ، مقال نشر بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد الاقتصادي 23 (1) ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، أوت 2015 ص 20 .
- (31) - ساعد هماش ، مقال سابق ذكره ص 218 ، 219 .
- 32 - )Dr -MO-NO, ibid page. 05
- (33) - ساعد هماش ، مقال سابق ذكره ص 219 .
- (34) - د/ سماعيل فوزي ، د/ خروف منير ، مرجع سابق ذكره ص 05 .
- 35) -Dr -MO-NO, ibid page.05

- (36) - القنيعي عبد الحق ، مكيد علي ، مقال سابق ذكره ص 14 .
- (37) - (.) MO-NO,ibid page 05 ,06 .
- (38) - ساعد هماش ، مقال سابق ذكره ص 223 .
- (39) - القنيعي عبد الحق ، مكيد علي ، مقال سابق ذكره ص 22 ، 23 .
- (40) - حنان خوادجية سميحة ، مقال سابق ذكره ص 414 .
- (41) - (.) Dr -MO-NO,ibid page. 08
- (42) - د/ أوسرير منور ، بن حاج جيلالي مغراوة فتحية ، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ، مقال نشر بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السابع ص 338 .
- (43) - منصور مجاجي ، رخصة البناء كأداة لحماية البيئة في التشريع الجزائري ، رسالة دكتوراه ، التخصص القانون العقاري والزراعي جامعة سعد دحلب بالبلدية ، كلية الحقوق ، جوان 2008 ص 133 .
- (44) - تركية سايج حرم عبة ، نظام دراسة التأثير ودوره في تكريس حماية فعالة للبيئة ، مقال نشر بمجلة الندوة للدراسات القانونية . العدد الأول لعام 2013 ص 125 .
- (45) - ممدوح سلامة مرسي أحمد ، الإدارة البيئية لتقييم الأثر البيئي للمشروعات ، مقال نشر بمجلة أسبوط للدراسات البيئية ، العدد الثاني والثلاثون ، يناير 2008 ص 105 ، 106 .
- (46) - د/ أوسرير منور ، بن حاج جيلالي مغراوة فتحية ، مقال سابق ذكره ص 338 ، 339 .
- (47) - ممدوح سلامة مرسي أحمد ، مقال سابق ذكره ص 105 .
- (48) - القنيعي عبد الحق ، مكيد علي ، مقال سابق ذكره ص 19 .
- (49) - منصور مجاجي ، مرجع سابق ذكره ص 139 .
- (50) - ممدوح سلامة مرسي أحمد ، مقال سابق ذكره ص 106 .
- (51) - منصور مجاجي ، مرجع سابق ذكره ص 142 .
- (52) - د/ أوسرير منور ، بن حاج جيلالي مغراوة فتحية ، مقال سابق ذكره ص 340 ، 341 .
- (53) - ممدوح سلامة مرسي أحمد ، مقال سابق ذكره ص 107 .
- (54) - منصور مجاجي ، مرجع سابق ذكره ص 144 ، 145 .
- (55) - تركية سايج حرم عبة ، مقال سابق ذكره ص 128 .
- قائمة المراجع
- أولا : المقالات
- 1- د/ أوسرير منور ، بن حاج جيلالي مغراوة فتحية ، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية مقال نشر بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا
- العدد السابع

2- القنيعي عبد الحق ، مكيد علي ، دراسة البعد البيئي في تحديد موقع المشروع الصناعي من منظورالمشرع الجزائري ، مقال نشر بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد الاقتصادي 23 ( 1 ) جامعة زيان عاشور بالجلفة ، أوت 2015 .

3- حنان خوادجية سميحة ، النظام القانوني للمناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر ، مقال نشر بمجلة العلوم الإنسانية ، عدد 41 جوان 2014 ، مجلد «ب».

4- ممدوح سلامة مرسي أحمد ، الإدارة البيئية لتقييم الأثر البيئي للمشروعات ، مقال نشر بمجلة أسيوط للدراسات البيئية ، العدد الثاني والثلاثون ، يناير 2008 .

5- ساعد هماش ، البعد البيئي في تخطيط وإدارة المؤسسة الصناعية ، مقال نشر بمجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد 11 سبتمبر 2016 .

6- تركية سايح حرم عبة ، نظام دراسة التأثير ودوره في تكريس حماية فعالة للبيئة ، مقال نشر بمجلة الندوة للدراسات القانونية ، العدد الأول لعام 2013 .

#### ثانيا : المذكرات والرسائل والأطروحات

1- منصور مجاخي ، رخصة البناء كأداة لحماية البيئة في التشريع الجزائري ، رسالة دكتوراه التخصص القانون العقاري والزراعي ، جامعة سعد دحلب بالبيدة ، كلية الحقوق ، جوان 2008 . 2- تاتولت فاطمة ، المعالجة القانونية للعقار الصناعي في ضوء التشريع والاجتهاد القضائي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العقاري ، جامعة بن عكنون ، كلية الحقوق ، السنة الجامعية 2014م 2015 م.

3- خوادجية سميحة حنان ، النظام القانوني للعقار الصناعي في الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم ، تخصص القانون الخاص جامعة قسنطينة ، السنة الجامعية 2014 م ، 2015 م .

#### ثالثا الملتقيات

1- إيمان خلفاوي ، ساسية عناني ، المناطق الصناعية في الجزائر ، الواقع والآفاق ، دراسة حالة المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايي قامة وعنابة ، مداخلة ألقيت بالملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م ، وترقية الصادرات خارج المحروقات ، الواقع والآفاق والتجارب الناجمة ، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015.

2- ليندة فريجة ، خديجة عزوزي ، المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية ، دراسة حالة الجزائر ، مداخلة ألقيت بالملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م ، وترقية الصادرات خارج المحروقات ، الواقع والآفاق والتجارب الناجمة يومي 19 و 20 أكتوبر 2015.

3- د/ سماعيل فوزي ، د/ خروف منير ، مدخل إلى المناطق الصناعية والمناخ الاستثماري ، دراسة مقارنة لمجموعة من البلدان ، مداخلة ألقيت بالملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م ، وترقية الصادرات خارج المحروقات ، الواقع والآفاق والتجارب الناجمة ، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015 .

4- سمية سريدي ، أسماء خليل ، دور المناطق الصناعية في دعم التنمية الصناعية ، مداخلة ألقيت بالملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات ، الواقع والآفاق والتجارب الناجمة ، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015 .

5- د/ سليم مجلخ ، د/ بشي شري لفي د ، استخدام التحليل العاملي في تحديد أهم المشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية في الجزائر حسب ( رؤية المستثمر المحلي ، مداخلة أقيمت بالملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م ، وترقية الصادرات خارج المحروقات ، الواقع والآفاق والتجارب الناجمة ، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015.

6- عيسات العربي ، براهيمي السعيد ، مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة في الجزائر ، دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوغريج ، مداخلة أقيمت بالملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة مسيلة كلية العلوم الاقتصادية ، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر.

7- د/ ضبابية سليمة ، أ/ شبلي دنيا ، دور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في تطوير المناطق الصناعية بالجزائر ، مداخلة أقيمت بالملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م ، وترقية الصادرات خارج المحروقات ، الواقع والآفاق

والتجارب الناجمة ، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015.

رابعاً: القوانين والمراسيم

1- الجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 84/55 المؤرخ في 03 مارس 1984 المتضمن تسيير وإدارة المناطق الصناعية ، الجريدة الرسمية عدد 10 ، مؤرخة في 06 مارس 1984.

2- الجمهورية التونسية ، القانون رقم 16 لسنة 1994 المؤرخ في 21 جوان 1994 المتعلق بتهيئة المناطق الصناعية وصيانتها ، الجريدة الرسمية عدد 11 ، المؤرخة في 08 فيفري 1994 .

#### Articles étrangers

1- Dr- MO-NO, «Planification des zones industrielles d'un point de vue environnemental», Article publié dans **Engineering Research Journal** Vol 120 : December 2008 AA55 – AA69 page 04 .